الأنوار
السبت 2010-05-08 العدد 12873
2

«الداخلية» ستتسلم مركز التحكم والمراقبة

نحاس: الحملة لن تدفعني للإستقالة

اتفق وزيرا الاتصالات شربل نحاس والداخلية زياد بارود على أن تستلم «الداخلية» مركز التحكم والمراقبة في خلال حزيران، جاء هذا الاتفاق بعد زيارة قام بها بارود إلى «الاتصالات».

كذلك التقى نحاس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات وتضم الدكتور عماد حب الله الذي اصبح رئيسا للهيئة بالإنابة ومديرها التنفيذي، والعضوين محاسن عجم والمهندس باتريك عيد.

وتم في الاجتماع، وهو الاول بعد تقديم الدكتور كمال شحاده استقالته، التأكيد على تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذا لقانون الاتصالات رقم ٤٣١، بغية النهوض بالقطاع. وجرى التشديد على ضرورة إفادة لبنان من الفرص المتوافرة راهنا على الأصعدة التكنولوجية والهيكلية، وتأمين أفضل الخدمات بأفضل الأسعار للمستهلك اللبناني. من جهة اخرى، شرح نحاس في حديث امس الملابسات المثارة حول تأليف اللجنة الفنية التي شكّلها بناء على طلب اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات، فأشار الى انه "تم التركيز بادئ الامر على ايجاد افضل صيغة لتأليفها، وكانت فكرتي الاولية ان يكون من ضمن هذه اللجنة فنيون، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع يتمتعون ايضا بكفاية فنية، لنتمكن من الاحاطة بالمسألة من كل النواحي، ليس فقط فنيا انما ايضا بأي تداعيات امنية في حال حدوثها".

وقال: اتصلت بوزير الداخلية زياد بارود ففضّل التريث في ما خص انتداب ضابط من قوى الأمن الداخلي، ثم اتصلت بوزير الدفاع الياس المر فأبدى استعدادا لانتداب ضابط لينضم الى اللجنة. وعينت من جهتي مهندسين من الوزارة، لكن الضابط في الجيش لم يلتحق، اذ ارتأت وزارة الدفاع وقيادة الجيش انه من الأفضل، في ضوء المناخ الذي كان سائدا، الا ينتدب الضابط الى اللجنة".

أضاف: وباكتمال اعضاء اللجنة الخمسة، اجتمعت بهم وشرحت لهم الاسئلة التي طلبت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات اجابات عليها، ووضع تصميم للتقرير. وعلى اساس ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاتها وتداولت في الموضوع ووضعت تقريرها الذي عدنا وقرأناه سويا، فلم أتدخل بالمضمون، وتم شرح بعض المصطلحات الفنية التي تحتاج الى شرح لغير الفنيين، وارسل هذا التقرير الى اللجنة النيابية التي اصبحت الجهة المالكة له".

وكرر نفيه وجود اي تقرير صادر عن اللجنة الأولى، بل محاضر اجتماعات.

وعن سبب الحملة عليه واحتمال ان تدفعه الى الاستقالة، قال: "الحملة لن تدفعني الى الاستقالة، لكن الغريب فيها ان المستند الواقعي القائمة عليه مفقود، والغاية منها مجهولة. ومن الأفضل سؤال القيمين عن الحملة عن سبب القيام بها".

وأوضح، رداً على سؤال، ان وزارة الاتصالات سبق ان اجابت على السؤال الذي قدمه النائب عقاب صقر ورفعت الجواب الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفقا للاصول وضمن المهلة القانونية المنصوص عليها، لافتا الى انه ربما على النائب صقر مراجعتها لمعرفة لماذا لم يتبلغ بعد الجواب.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"